التقارير

الأمن البيئي في اليابان
مدخل لتحقيق للأمن الانساني

د. سوزي محمد رشاد
استاذ العلوم السياسية المساعد - جامعة ٦ أكتوبر

مقدمة :

أصبح ضروريا وجود تفسيرات جديدة لمفهوم الأمن وفقا لما تشهده الساحة الدولية من تغيرات جذرية لم تعد معها التعريفات التقليدية كافية لفهم مجمل التهديدات الداخلية التي تتعرض لها الدول والمجتمعات في الوقت الراهن. فمن ناحية، حدث تحول في طبيعة مصادر التهديد للدولة، والتي لم تعد بالضرورة مصادر عسكرية فقط، وانما تعدت ذلك لتكون هناك مصادر أخرى غير تقليدية، ومنها الإرهاب الدولي، وتجارة المخدرات عبر الحدود، والجريمة المنظمة، وانتشار الأمراض والأوبئة والفقر والتلوث البيئي، والتي لا تستطيع القوة العسكرية للدولة مواجهتها، مما يعني التسبب في حالة من التهديد الأمني لتلك الدولة. ومن ناحية أخرى لم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكراً على الدولة القومية، إذ أصبح هناك فاعلون دوليون من غير الدول كالمنظمات الإقليمية والدولية، الحكومية وغير الحكومية لهم دور أساسي في صياغة مفهوم الأمن بطبيعته المختلفة.

أولا: مفهوم الأمن الانساني والأمن البيئي:

في هذا الإطار تم طرح مفهوم "الأمن الإنساني"، كمحاولة لتفسير ظواهر من التهديد الأمني لم يكن من الممكن التعامل معها وفقا للأدبيات التقليدية لمفهوم الأمن. وقد ظهر مفهوم "الأمن الإنساني" كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية، والذي تبلور في إطار الأمم المتحدة من قبل محبوب الحق وزير المالية الباكستاني الأسبق، وبدعم من

الاقتصادي المعروف أمارتيا صن (الحاصل علي جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٩٨) وقد كان تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ بمثابة وثيقة الميلاد الرسمية لمفهوم "الأمن الإنساني". الذي ركز على أن أمن الإنسان لا يعني الحفاظ على حياته فقط، وانما أيضا الحياة بكرامة وحرية ومساواة وتكافؤ في الفرص وتنمية قدرات البشر، ويعني حماية الحريات الأساسية وحماية الناس من التهديدات والأوضاع القاسية، وتحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته وكرامته(١) .

وقد كان مفهوم الأمن البيئي جزءاً لا يتجزأ من المفهوم الشامل للأمن الانساني، وبالرغم من أن مفهوم الأمن البيئي ليس مفهوما جديدا، إلا أنه اكتسب أهميته مع ظهور مفهوم الأمن الإنساني، فبداية الحديث والبحث في هذا المفهوم تضرب جذورها إلى أكثر من قرنين، وذلك عندما تحدث توماس ماثوس Mathus سنة ١٧٩٨ عن العلاقة بين الزيادة السكانية وقلة الموارد، واعتبر ذلك سببا رئيسا لتهديد الأمن والجماعات. وعندما تحدث عن ذلك فإنما يشير في الواقع إلى "غياب الأمن البيئي".

وعلى الوجه الآخر، فقد حظى الأمن البيئي باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة من قبل الحكومات، والمؤسسات العلمية، وكذلك المنظمات غير الحكومية، ونظراً للاتساع الشديد لهذا المفهوم والقضايا البيئية(٢) فنجد أن بعض التعريفات ركزت على توقيت ظهور المفهوم، بينما ركزت أخرى على الدول التي دشنت هذا المفهوم، وثانية ركزت على آثاره الدولية، وعلى النقيض من ذلك، فبرغم قدم البحث في مفهوم الأمن البيئي – بشكل غير مباشر – إلا أن ثمة اختلاف في تعريف هذا المفهوم من حقل إلى حقل.

ولهذا زخرت أدبيات العلوم الاجتماعية في مجال دراسة الأمن بتعريفات مفهوم الأمن البيئي، وقسمت تلك الأدبيات إلى مجموعتين، الأولى، مجموعة الأدبيات التي تركز على أحد أبعاد الأمن البيئي (كالبعد الأمني، أو البعد البيئي، أو دور الفرد، أو دور الدولة ...) ، أما الثانية، فهي تلك التي اتسمت بالشمولية في تعريف المفهوم، إلا انهم اتفقوا في التهديدات التي تواجه الأمن البيئي والتي يمكن حصر أهمها في(٣):

أ. الزيادة المطردة في أعداد السكان مع تراجع في الموارد الطبيعية.

ب. تغير المناخ.
ج. أزمة المياه وتلوثها.
د. الأمن الغذائي.
ه. أزمة اللاجئين الذين ينزحون نتيجة لكوارث بيئية.
و. إزالة الغابات.
ز. التلوث في الهواء والمحيطات الناتج عن أنشطة صناعية، حماية التربة الزراعية.
ح. وتآكل طبقة الأوزون.

ولقد نشأت العلاقة بين البيئة والأمن بشكل مكثف منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين، من خلال محورين أساسيين:

١. السياسات البيئية: والتي هدف صناع القرار من خلالها التعريف بالآثار الأمنية للمتغيرات البيئية.
٢. المفكرون: الذين اضطلعوا بتعريف مفهوم الأمن خاصة حقبة ما بعد الحرب الباردة والتي تطلب معها الالتفات إلى أبعاد جديدة لهذا الأمن بعد أن كان قاصرا على التعريف التقليدي من خلال حماية حدود الدولة ومقوماتها من حكومة ونظام.

وقد ركزت جهود المنظمات الدولية والدول بعد ذلك على وضع تعريف محدد لمفهوم الأمن البيئي حيث وضعت عدة تعريفات، أهمها هو الذي يعرف الأمن البيئي بأنه "الأمور المتعلقة بالأمان العام للناس وحمايتهم من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الناس نتيجة إهمال أو حوادث أو سوء إدارة"(٤) .

غير أن الملاحظ على هذا التعريف أنه يهمل حماية البيئة فيما يتعلق بالأجيال القادمة ومستقبل البشرية، وهو يوضح أن كل متغير يؤثر على السلامة العامة سوف يكون عنصرا بيئيا، ومن ثم فهو متعلق بالأمن البيئي من ناحية الأفراد وليس بأمن البيئة من زاوية منظومة البيئة وعناصرها. وقد أدى قصور هذا التعريف إلى ظهور تعريفات أخرى عرفت الأمن البيئي على أنه: "إعادة تأهيل البيئة التي تدمرت في الحرب ومعالجة المخاطر الحيوية التي يمكن أن تقود إلى تدهور اجتماعي". وهو تعريف يغطي جانبا مهما من الأمن البيئي وأكثر تطورا من التعريف السابق عليه(٥).

وقد وضعت الأمم المتحدة تعريفا لهذا المفهوم وتم تبنيه من قبل هيئاتها. حيث تعرف الأمن البيئي على أنه "علاقة مواجهة ما بين استقرار الأنظمة البيئية والنشاط الإنساني وخاصة في قضايا تغير المناخ، واقتلاع الغابات، والتصحر"(٦).

وبالنظر إلى الوثائق الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظماتها نجد أن هناك وثيقة واحدة فقط هي التي وضعت الخطوط العامة لمفهوم الأمن البيئي، وقد ربطته بتهديدات البيئة التي تنجم عن الآثار التدميرية التي تخلفها العمليات العسكرية، وتلك الوثيقة هي التي صدرت في أغسطس سنة ١٩٩٩ ضمن النشرة الدورية التي تصدر عن مكتب الأمين العام للأمم المتحدة وجاءت تحت اسم "ملاحظات قوات الأمم المتحدة الدولية للمهام الإنسانية"، وفيه تحذر تلك القوات من الخوض في عمليات حربية قد تؤدي إلى نشأة معاناة غير ضرورية وإلحاق الضرر بعدد كبير من البشر سواء جرحى أو معاقين علاوة على التدمير للموارد البيئية"(٧).

ثانيا: خطوات اليابان نحو تحقيق الأمن البيئي:

تطرح اليابان رؤية لمفهوم الأمن الإنساني تركز بالأساس على البعد التنموي للمفهوم. وبوجه عام، يقترب تعريف اليابان لمفهوم الأمن الإنساني من مفهوم الأمم المتحدة ليشمل تعريفها للمفهوم تحقيق كلًا من التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف، إذ تقوم الرؤية اليابانية على أن الأمن الإنساني يمكن تحقيقه في حالة واحدة وهي عندما يعيش الأفراد حياة متحررين فيها من كلٍ من الحاجة والخوف. وبذلك يشمل مفهوم اليابان للأمن الإنساني العناصر كافة التي تهدد البقاء البشري وحياة الأفراد اليومية وكرامتهم ومنها التهديدات البيئية، حيث تعرضت معظم المدن والصناعات الرئيسية في اليابان خلال الحرب العالمية الثانية إلى الدمار الكامل، ولم تكن هناك طريقة للعيش بالنسبة إلى ١٠٠ مليون ياباني سوى إعادة بناء الصناعة التي بدأت بالتوسع بسرعة فائقة اعتباراً من منتصف الخمسينيات، وفي الستينيات، استعاد الاقتصاد الياباني عافيته بالكامل تقريباً، وفيما بين السبعينيات والثمانينيات حققت اليابان ما يدعى " بالنمو الاقتصادي" ولكن، وبموازاة هذا التوسع السريع ونمو طاقة الإنتاج الصناعي، ظهر تلوث بيئي عام أصبح يشكل مشكلة إجتماعية خطيرة. فمنذ النصف الثاني من الخمسينيات وخلال الستينيات، أصبح التلوث موضع إنتقادات إجتماعية شديدة هناك.

كل هذا أدى إلى تغييرات عميقة في المواقف الاجتماعية لدى الشعب الياباني، انعكست صورتها في الضغوط السياسية المتزايدة التي أثرت بصورة كبيرة على السياسات الحكومية.

وفي الستينيات، نشأت "الصحوة البيئية" في صفوف الشعب الياباني بظهور كوارث صحية من جراء تلوث المياه، ولعب الإعلام دورا مهما في الوقوف بجانب المواقف الخاصة بالبيئة، حتى أصبحت حركات حماية البيئة قوة سياسية مهمة. وأصبحت البيئة ميدانا للمعركة السياسية من قبل كافة الجماعات أو الأحزاب المناهضة للحكومة، مما جعل مهمة الإدارة المنطقية لشئون البيئة أكثر صعوبة.

وتكاتفت جهود الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية للحفاظ على البيئة، ونذكر منها الجهود الحكومية وجهود القطاع الإقتصادي الخاص على النحو التالى:

أ – الجهود الحكومية للمحافظة على البيئة:

تبنت الحكومة عددا من الإجراءات للحد من مشكلة التلوث تبلورت في عدة مراحل كما يلي:

- في عام ١٩٧١، تم تأسيس "وكالة للبيئة" ضمن مكتب رئيس الوزراء، باعتبارها الهيئة الإدارية المركزية لحماية البيئة الطبيعية وإزالة التلوث، كذلك أنشأت الحكومات المحلية وكالات إدارية لمعالجة منع وإزالة التلوث في المحليات التابعة لها، كما وضعت الحكومة المقاييس النوعية للبيئة والتي تشمل تلوث الجو والماء والضجيج(٨) .
- في عام ١٩٧٣، صدر قانون التعويض عن أضرار التلوث الصحية، والتعويض عن أضراره، وتقديم الخدمات الطبية والاجتماعية لمتضرري التلوث، ويعمل هذا المشروع من خلال حكومات المحافظات والبلديات في المناطق التي تحددها الحكومة المركزية(٩) .
- وفي ١٩٩٣، أصدرت الحكومة اليابانية "القانون الأساسي للبيئة" والذي يحدد التوجهات الرئيسية للسياسات البيئية في اليابان، والغرض الرئيسي للقانون هو الإعتراف بالبيئة كأحد المكونات الضرورية لحياة الأجيال الحاضرة والمستقبلية(١٠) .

- وفي نفس العام تم تأسيس " صندوق اليابان للبيئة العالمية" (JFGE) لممارسة أنشطة الحفاظ على البيئة وتوفير الدعم المالي للأنشطة البيئية، ويتم تمويل الصندوق من قبل الحكومة والمنظمات الغير حكومية وأي جهات مانحة أخرى في مجال البيئة(١١) .
- اصدار التقارير السنوية تحت إسم "الجودة البيئية" والتي تحتوي على الأنشطة الخاصة بالبيئة والجهود السنوية المبذولة ونتائج تلك الجهود، كما تتضمن أنشطة وجهود الجماعات الخاصة اليابانية في مجال حماية البيئة خارج اليابان(١٢) .
- وفي ١٩٩٤، تم وضع الخطة الأساسية للبيئة، والتي تستشرف ملامح القرن الواحد والعشرين والتخطيط لحماية البيئة والحفاظ عليها حتى منتصف هذا القرن، وتتضمن الخطة؛ المفاهيم الأساسية للسياسات البيئية بحيث ترمي إلى تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج إلى أنماط مستدامة تحافظ على البيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلية، ومن أجل ضمان تنفيذ الخطة، يتولى المجلس المركزي للبيئة مراجعة وتقييم تقدم وإنجازات الخطة الأساسية كل عام، وذلك من خلال تجميعه لآراء المواطنين من مختلف المناطق نحو أداء المسؤلين عن البيئة، وتضمين هذه الآراء في التقرير السنوي الذي يرفع للحكومة المركزية، وقد أطلقت الحكومة على هذه الخطة "الخطة الحكومية الخضراء للتحرك"، وقد رصد لها ميزانية تقدر بحوالي ٨٦ بليون ين ياباني، أي ما يعادل ٨٥٠ مليون دولار أمريكي، تم توزيعها على مجالات التلوث الكيماوي، وخفض تلوث الهواء، وإعادة تدوير المنتجات، ومكافحة الأمراض الناتجة عن التلوث(١٣) .
- وفي ٢٠٠١، تم إنشاء وزارة للبيئة في اليابان (MOE) وتختص تلك الوزارة بالتخطيط للبيئة على مجال واسع وفقا للقانون الأساسي للبيئة الصادر عام ١٩٩٣، وتعمل الوزارة ضمن سياسات تعمل على ضمان مجتمع آمن بيئيا، كما تأخذ زمام المبادرة ولعب دور استباقي في تعزيز السياسات البيئية عبر الحكومة من خلال تنفيذ خطة البيئة الأساسية. وتهدف الوزارة لتعزيز سياسات لإدارة النفايات، ومكافحة التلوث، والحفاظ على الطبيعة، وحماية الحياة البرية، وتعزز بالتعاون مع

غيرها من الوزارات التدابير لمعالجة ظاهرة الاحتباس الحراري، وحماية طبقة الأوزون، وإعادة التدوير، وإدارة المواد الكيميائية، ومكافحة التلوث البحري، والحفاظ على الأراضي والأنهار والبحيرات، ورصد المواد المشعة(١٤) .

- وتقوم الحكومة بحملات توعية مستمرة لحماية البيئة تبدأ من رياض الأطفال والمراحل التعليمية المختلفة ومن خلال المجالس المحلية ومواقع التواصل الإجتماعي، ومنها الحملات الخاصة بخفض استهلاك الطاقة، وخفض البصمة الكربونية(١٥) .
- كما قدمت الحكومة اليابانية مبادرة "مدينة المستقبل"، حيث اختارت الأمانة العامة لمجلس الشعب ١١ منطقة يتم فيها بذل الجهود لمعالجة المشاكل البيئية وتعزيز الوقاية من الكوارث والتعامل مع التحديات الناجمة عن شيخوخة المجتمع، منها ٦ مناطق من المناطق المتضررة من زلزال عام ٢٠١١(١٦) .
- وفي ضوء التطورات في مجال حماية البيئة، وإستجابة إلى الإجماع العالمي قامت الحكومة اليابانية بتحديث التشريعات الموجودة في هذا المجال [وبصورة خاصة القانون الأساسي] لمراقبة التلوث البيئي، والقانون المتعلق بصيانة البيئة الطبيعية. وقد إعتمدت الحكومة في تحديثها لهذه القوانين على مشورة المجلسين التشريعيين: المجلس المركزي لمراقبة التلوث البيئي، ومجلس صيانة البيئة الطبيعية، اللذان فحصا الأمر بعناية وأشارا بضرورة التأكيد على أهمية المعالجة العالمية للمسائل البيئية، وتعاون جميع الجهات المختصة [الحكومة الوطنية والحكومة المحلية، الصناعات وكافة طبقات الشعب]، والتعاون الدولي، والاقتصاديات الموجهة للبيئة، والنشاطات الإجتماعية، ونشاطات المجتمع معطية الفرصة لإمكانية فرض ضرائب تتعلق بالبيئة والتقييم المبكر للتأثيرات البيئية للنشاطات الصناعية(١٧) .
- وقد كان عام ٢٠١٥ (١٨) من الأعوام الحافلة بالعمل البيئي ضمن خطط متوسطة الأجل وأخرى طويلة الأجل حيث استطاعت اليابان أخذ خطوات ثابتة لتحقيق الأمن البيئي؛ فركزت على سياسات واجراءات متبعة منذ سبتمبر ٢٠١٥ خاصة بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي اعتمدتها الأمم المتحدة في قمة التنمية ٢٠١٥

كخطة عمل معتمدة شملت القطاع الحكومي والخاص الاقتصادي ومنظمات المجتمع المدني، كهدف لها يتم تحقيقه بحلول ٢٠٣٠ كانت البيئة أحد المحاور الأساسية فيه، كما قامت اليابان في نوفمبر من نفس العام بوضع خطة وطنية للتكيف مع آثار تغير المناخ المسماة (خطة التكيف الوطنية) (NAP) وتهدف إلى تقليل أو تجنب الضرر الناجم عن آثار وتغير المناخ على حياة الأفراد والممتلكات، وأنماط الحياة، والاقتصاد، والبيئة الطبيعية بغض النظر عن نوع تغير المناخ والتأثير الذي يحدثه، كما تهدف الخطة إلى خلق بيئة آمنة ومجتمع مستدام يمكن أن يتعافى بسرعة من أثار التغيير، كما تشير الخطة إلى التدابير الأساسية بالنسبة للوزارات الحكومية وتسعة من القطاعات المختلفة التي تشمل؛ الزراعة والغابات ومصايد الاسماك والبيئة المائية والموارد المائية والنظم البيئية الطبيعية، والكوارث الطبيعية والمناطق الساحلية وصحة الانسان والصناعة والانشطة الاقتصادية والحياة الحضرية، وفي ديسمبر ٢٠١٥ قامت الحكومة اليابانية بصياغة مقاييس الوقاية من الاحتباس الحراري معتمدة على اتفاقية باريس ٢٠١٥ الخاصة بالاحتباس الحراري، وكانت هذه الاجراءات جزء من الخطة العالمية المضادة للاحتباس الحراري ومن ضمن أجندة الألفية لعام ٢٠٣٠ لتقليل نسب الاحتباس.

- وفى فبراير ٢٠١٦(١٩) قامت اليابان بتبني استراتيجية بعيدة المدى لتحقيق أهداف بيئية معتمدة على الحد من انبعاثات الغاز بنسبة ٨٠% بحلول عام ٢٠٥٠ مع السعي على تحقيق الحد من الانبعاث الحراري وتحقيق النمو الاقتصادي بطريقة فعالة ضمن معايير دولية تتشارك فيها جميع الاطراف الرئيسية في الاطار الدولي، كما بدأت اليابان في قطاع الاستثمار الصغير بمبادرة في مارس من نفس العام تعتمد على تبني تلك الاستثمارات الصغيرة التي بدأت بـ٤١ مستثمر بمراعاة القواعد البيئية الخاصة (ESG) كنقطة بداية للتوسع في المستقبل، وقد عقدت اليابان في العام نفسه عدة لقاءات دولية حظيت فيها القضايا البيئية بالاهتمام الأكبر ومنها لقاء مجموعة ال٧ التي ترأستها اليابان والتي اهتمت فيها بمبادئ مؤتمر باريس ٢٠١٥، وأجندة ٢٠٣٠، وهدف هذا اللقاء إلى ايجاد عالم جديد يتقاسم

السياسات البيئية الفعالة، هذا بالاضافة إلى اجتماع وزراء البيئة لكل من اليابان والصين وكوريا الجنوبية للتعاون في مكافحة المشكلات البيئية المشتركة في ابريل من نفس العام.

- وتهدف اليابان بحلول نهاية عام ٢٠١٧ إلى إزالة تلوث التربة الملوثة بالمواد المشعة، والتي نجحت بنهاية ٢٠١٦ من ازالة آثار التلوث في مناطق بأكملها شملت سبع مناطق.

كما نجحت الحكومة اليابانية بالتنسيق مع القطاعات المختلفة في اليابان في تحسين جودة الهواء إلى حد بعيد عن طريق تغيير استخدام غازات أكاسيد الكبريت (Sox) إلى استخدام نفط خام قليل الكبريت، وغاز طبيعي عن طريق إنشاء وحدات خاصة للتقليل من نسبة الكبريت في النفط الخام، وبالنسبة للغبار الصناعي، تم التقليل منه عن طريق جمع الدقائق الموجودة فيه، أما بالنسبة إلى أول أكسيد الكربون، فتم تخفيض نسبته عن طريق تحسين عملية الاحتراق في المركبات باستخدام وقود خالٍ من الرصاص.

ب – جهود القطاع الخاص الياباني للمحافظة على البيئة:

كان للمنظمات الإقتصادية دور ملموس في الإهتمام بالبيئة نتيجة الضغوط الحكومية وضغوط المنظمات غير الحكومية، بالإضافة للضغوط الشعبية.

وفي اليابان أربع منظمات رئيسية على المستوى القومي، وهي إتحاد المنظمات الإقتصادية keidanren، والإتحاد الياباني لجمعيات أصحاب الأعمالnekkeiren، وغرفة تجارة وصناعة اليابان [j c c I]، والجمعية اليابانية للمدراء والتنفيذيين doyukai علاوة على ذلك، هناك منظمات مختلفة أخرى إقليمية.

وبعد أن قاومت المنظمات الإقتصادية لفترة طويلة أي أعمال خاصة بالبيئة تحد من أنشطتها، بدأت تعمل بشكل إيجابي لإيجاد طرق عديدة تقوم من خلالها على الحفاظ على البيئة، وفي الوقت نفسه عدم الإضرار بمصالحها، فأعلن إتحاد المنظمات الإقتصادية [KEIDANREN] في عام ١٩٩٠ آراء أساسية في المشاكل البيئية ومعالجة مشاكل النفايات وتحديد موقف الصناعات إزاء هذه المشاكل وصياغتها في شكل إعلانات، بينت هذه الإعلانات التحديات والأهداف التي يجب أن تفي بها الصناعة، وبالتالي حثت المؤسسات الفردية على المبادرة بمساهمات خاصة.

وأكدت أولاً، على أن حماية البيئة العالمية والمحافظة عليها هما الأسس لنمو طويل الأمد للإقتصاد العالمي ولنشاطات المؤسسة الحرة، كما بينت أيضاً بأن الإستجابة الإيجابية لمواضيع البيئة العالمية يجب أن تعتبر وتصنف على أنها مهمة، بل ذات أهمية قصوى في عمليات المؤسسة. وبالإستناد إلى هذا الوضع، حدد إتحاد المنظمات الإقتصادية عدداً من النقاط فرضها على المؤسسات تتضمن النقاط الأربع التالية، وبالتحديد تحتاج كل مؤسسة إلى(٢٠) :

- أن تبذل كل جهد لتقليص العوامل السلبية بيئياً وزيادة إعادة الاستغلال في عمليات الإنتاج من خلال تقنيات جديدة وتطوير المنتجات.
- ضمان السلامة في استخدام المنتجات والتخلص من النفايات.
- رفع المستوى التعليمي للمستخدمين وتنويرهم ثقافياً من أجل حماية البيئة العالمية والمحافظة عليها.
- تسهيل نقل التقنيات النظيفة التي طورت من قبل المؤسسات اليابانية، واستقطاع جزء من الضريبة في المقابل لمكافحة التلوث، والإقتصاد في إستهلاك الطاقة.

كما حددت وثيقة موقف إتحاد المنظمات الاقتصادية أيضا عشر نقاط للإدارة القياسية للمؤسسات اليابانية التي تعمل في الخارج لئلا تكون عرضة للإنتقاد لتصديرها للتلوث، وتعزيزاً لهذه المواقف نشر إتحاد المنظمات الإقتصادية في أبريل من عام ١٩٩١(ميثاق إتحاد المنظمات الاقتصادية العالمي للبيئة) كدليل إرشادي للصناعات، ناشد فيه رجال الأعمال، والمؤسسات العضوة فيه بصورة خاصة، التعامل مع مشاكل البيئة العالمية بطريقة عالية الايجابية. وأوضح الميثاق الذي يحتوي على ١١ نقطة و٢٤ بنداً موقف الإتحاد بشأن التصرف المشترك فيما يتعلق بالبيئة العالمية.

وقد نال هذا إستحسان الأمم المتحدة قبل كل شئ لأنه يعكس مدى حاجة وأهمية التعاون فيما بين الحكومة والمؤسسات والشعوب بشكل عام لضمان بيئة عالمية سليمة لمصلحة الأجيال القادمة، والميثاق يطلب ايضا من جميع المؤسسات الإقتصادية بذل جهودا خاصة لضمان (التكافل والتعاضد) مع المجتمع، باتخاذ من بين أمور أخرى تدابير عملية مثل(٢١) :

- تجنب إرهاق البيئة خلال عمليات الإنتاج بداية من تطوير المنتجات وتصميمها إلى التخلص النهائي منها .
- تثبيت نظام داخلي لمعالجة قضايا البيئة بتعيين مدير تنفيذي، واستحداث نظام مراقبة داخلي.
- تطوير تقنيات ومنتجات وخدمات مبتكرة للإقتصاد بالطاقة والمواد الخام الأخرى وتسهيل نقلها إلى الخارج والداخل معا.
- إعطاء البيئة قصارى الاهتمام والعناية لدى تطوير عمليات الإنتاج في الخارج.

أما فيما يتعلق بصيانة الطبيعة، التي هي واحدة من النقاط المركزية لحماية البيئة العالمية، فإن الاتحاد قد إستحدث (صندوق إتحاد المنظمات الاقتصادية لصيانة الطبيعة) في عام ١٩٩٢ من أجل المساعدة في تشجيع وتعليم الموظفين اللازمين، والتعاون مع مختلف المشاريع المنفذة لتنمية البلدان بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية التي هي فعالة في هذا المجال.

أما بالنسبة لمشكلة تزايد النفايات الصناعية التي تعاني منها اليابان، فقد حلت هذه المشكلة بالإتصال الوثيق مع مختلف الوكالات الحكومية المختصة وتم تبني قانون بشأن تحسين التخلص من النفايات الصناعية من قبل المجلس التشريعي في مايو١٩٩٢.

- ومن ثم يعتبر اقامة المدينة الصديقة للبيئة(٢٢) "Ecoful Town" في اليابان ٢٠١٥ تجسيدا لجهود القطاعين العام والخاص لمجتمع تنخفض فيه انبعاثات الكربون، وتمثل البلدة الصديقة للبيئة تصوراً لمستقبل بيئي أكثر إشراقاً. إذ أنها تمثل المفهوم الذي يسخر الإمكانات الكامنة للتكنولوجيا الهجينة إلى الحد الأقصى، ويعد بمستقبل أفضل وأكثر اخضراراً، كما يركز على أهمية الحلول النظيفة للطاقة، في حين تبرهن على قدرة المصادر البديلة للطاقة على الحد من انبعاثات الكربون. ويخطط القائمون على المدينة أن تتمكن بحلول العام ٢٠٣٠ من خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون فيها بنسبة ٣٠% وأن تنخفض إلى النصف بشكل كامل بحلول العام ٢٠٥٠.

ومع موقعها في قلب مدينة تويوتا، فإن البلدة تعد مجتمعاً صديقاً للبيئة بالكامل، حيث تحتضن أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا من التقنيات البيئية على الوجه الأمثل. وتفتح البيوت الذكية في هذا المجتمع آفاق جديدة لمفاهيم أسلوب حياة صديق للبيئة من خلال

دمج نظام توليد الطاقة الشمسية، والذي يتيح استخدام الطاقة الكهربائية على أفضل وجه ممكن، إضافة إلى وحدة الشحن المنزلية الهجينة ونظام إدارة الطاقة المنزلي (HEMS).

ويتمكن القاطنون في البلدة عن طريق استخدام مزايا نظام إدارة الطاقة المنزلي من فهم وتحليل إجمالي استهلاك الطاقة في المنزل بشكل أفضل. وبذلك فإن هذا النظام يزودهم بالبيانات التي يمكن ان تساعدهم بشكل فعال على تحسين استهلاكهم من الطاقة. ويمكن لهذه التكنولوجيا أن تولد بيانات على غرار كمية الطاقة المستهلكة في جزء معين من المنزل أو خلال فترة زمنية محددة.

إن الجهود اليابانية العديدة في مكافحة تلوث البيئة، بالإضافة إلى مواجهة الكوارث البيئية، قد توجت أيضا بجهود هامة بالإستعداد المسبق لمواجهة تلك الكوارث بداية بالفرد، مرورا بالمحليات وانتهاءا بالإدارة المركزية، والتركيز على توافر المعلومات من خلال وكالة الأرصاد اليابانية، ووجود مراصد عديدة لرصد الزلازل وموجات توسنامي المصاحبة لها، وهذا ما يمكن تسميته الجهود اليابانية في "ادارة الكوارث البيئية"، التي تعمل على تقليل نسبة كبيرة من أضرار تلك الكوارث.

ويمكن التأكيد على أن هناك عدة عوامل ساهمت بشكل رئيسي في المحافظة وتقليل المخاطر على البيئة في اليابان بشكل كبير، إضافة إلى التكنولوجيا المستخدمة من معدات ووحدات وسن التشريعات البيئية المختلفة، ومن أهم تلك العوامل:

أولا: عامل الإنسان متمثلا في الدور الفعال للمواطن كفرد متعاون مع مختلف قطاعات الدولة، من خلال الالتزام واحترام القوانين والتشريعات البيئية بخصوص المحافظة على البيئة ومتابعة عمليات التحكم بالتلوث البيئي.

ثانيا: الإعلام ودوره في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتسليط الضوء على القضايا البيئية وخطورتها، وتوعية كافة جهات الدولة والمواطنين على ضرورة المحافظة وحماية البيئة المحيطة والتصدي لكل ما يؤثر سلبا عليها.

ثالثا: دور القطاع الصناعي وجديته في القيام وإنتاج منتجات صديقة للبيئة، وعمل الأنشطة التطوعية التي يشارك فيها المواطنون لخلق علاقة ودية وعملية، وعمل تجارب حية مشتركة للحفاظ على صحة المواطن والبيئة.

المراجع

١. سوزي رشاد، دور الادارة العالمية في تحقيق الأمن البيئي في اطار الرؤية الشاملة للأمن الانساني، **المؤتمر الدولي السنوي ال٣٠ الأمن الانساني في افريقيا**، (جامعة القاهرة:معهد البحوث والدراسات الافريقية، ٢٠١٥) ص٥٧٩.

2. Petrosillo, Irene, et.al., "Fostering Ecosystem Service Security by Both Objective and Subjective Analysis the Case of a Natural Protected Area in Southern Italy", in Pertrosille et.al., **Use of Landscape Science for the Assessment of Environmental Security**, (Netherland: Springer, 2008), pp. 399-411

٣. عمرو غربية، "تغير المناخ..الطاقة المتجددة كبديل ضروري"، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد ١٦٨) ،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،ابريل ٢٠٠٧، ص٢٤٠.

4. Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, **Security: A New Framework for Analysis**, London: Lynne Rienner, 1998 , p. 75
5. I bid,p76
6. Kyoto Protocol to the United Nations Framework Convention on Climate Change ,available at: http://unfccc.int/resource/docsconvkp/kpeng.html
7. Division of Policy Development, Register of International Treaties and Other Agreements in the Field of the Environment, United Nations Environment Program, 2005, p. 62.

٨. رضا محمد هلال، "دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة:حالة اليابان، في، د.نجوى سمك، السيد صدقي عابدين، **دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة– الخبرتان المصرية واليابانية** (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية،٢٠٠٢) ص ١٧٣.

٩. المرجع نفسه، ص١٧٤.

10. Japan Environment Agency, **Working for Environment** (Tokyo: December 1998) ,p10.
11. Japan Fund for Global Environment, **The Environment Restoration and Conservation Agency of Japan,** (JFGE, revised in April 2013) p.10.
12. Environment Agency, **Quality of the Environment in Japan**, (Tokyo:1999)
13. Japan Environment Agency, **Working for Environment** (Tokyo: Feb.2000) pp.21-23.
14. Asian Environmental Compliance and Enforcement Net work (AECEN), **Ministry of Environment, Japan** ,2013 ,available at : http://www.aecen.org/ministry-environment-japan

١٥.مجيد القاسم، "الثقافة اليابانية والمحافظة على البيئة"، **صحيفة الوسط البحرينية** ، العدد

٢٣٥٤ ، ١٥ فبراير ٢٠٠٩م

١٦. "اليابان دولة صديقة للبيئة"،**نيبونيكا**، ٢٠١٢ العدد ٧،متاح علي الرابط:
japan*.org/niponica/.../Niponica_07_digest_Ar.pd* web

١٧.المرجع نفسه.

18. **Annual Report on the Environment in Japan2016**, pp2-10.
19. Ibid, pp11-20.

٢٠. سوزي محمد رشاد، "تجربة اليابان في تحقيق الأمن الأنساني كمدخل للتنمية"، في : **تـــجـــارب التنمية في آسيا(**جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠١٤**)** ص٥٢.

٢١. د.محمد مهنا المهنا، "البيئة في الوطن العربي الواقع والمؤمل"،متاح علي الرابط:
www.kau.edu.sa/Files/0001394

٢٢.انظر: اليابان، مدينة صديقة للبيئة،متاح علي الرابط:
http://www.envirocitiesmag.com/articles/sustainable-smart-cities/ecoful-town.php